أحدهما حوثي والآخر إصلاحي..

تحقيق أممي مع مسؤولين يمنيين بصنعاء وعدن يكشف عن فساد ضخم

- كيف فضح التحقيق الأممي فساد الإخوان والحوثي وكشف تواطئهما؟
- من هو القيادي الإخواني الذي نهب آلاف الدولارات من مساعدات عدن وأودعها بحسابه الشخصي؟
- هكذا استخدمت مؤسسات حزب الإصلاح (الرشوة)
- مسؤول: هذه الفضائح تقوض حياد الأمم المتحدة

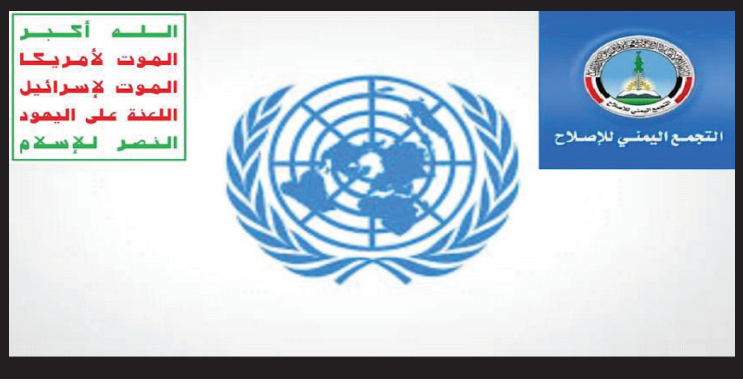

"الأمناء" قسم التحقيقات:

تحقيق الأمم المتحدة مع مسؤولين بمكتب الأمم المتحدة بصنعاء وعدن أحدهما قيادي كبير بحزب الاصلاح، فرع الإخوان باليمن، والآخر موظفة بمكتب الأمم المتحدة بصنعاء وتعمل مع الحوثيين، بتهم فساد ونهب أموال مساعدة وتحويل مئات الآلاف الدولارات إلى حساباتهم البنكية وإخفاء أدوية ومعدات طبية وعمليات أخرى منها التواطؤ في تهريب مسؤول حوثي واستغلال مناصبهم لمنح مؤسساتهم المحلية شراكة غير قانونية.

جاءت التحقيقات الأممية مع قيادي اصلاحي وقيادية حوثية في ظل تكامل الجهود والعمل المشترك بين الجماعتين الحوثية والإخوانية باليمن حيث سيطرت الجماعتان على أعمال الإغاثة ونهب أموال طائلة دون وصولها إلى مستحقيها.

وكشفت وكالة أنباء أميركية أن الأمم المتحدة تجري تحقيقات بشأن فضائح فساد لموظفين في مكتبها باليمن وعلى رأسهم قيادي يمني كبير بحزب الإصلاح وموظفة يمنية من صنعاء و١٠ موظفين آخرين عملوا تحت قيادة (نيفيو زاغاريا)، وهو طبيب إيطالي تولى رئاسة مكتب صنعاء التابع للوكالة منذ ٢٠١٦ إلى سبتمبر ٢٠١٨م.

وحصلت وكالة (اسوشيتد برس) على وثائق التحقيق، حيث إن فكرة التحقيقات الرئيسية تدور حول أن المراجعين الماليين داخل منظمة الصحة العالمية يجرون تحقيقا مع أشخاص غير مؤهلين عُيّنوا في مناصب عالية الأجور، وأن ملايين الدولارات أودعت في حسابات بنكية شخصية تخص موظفين بالمنظمة، إلى جانب الموافقة على تعاقدات مثيرة للريبة دون توافر المستندات الورقية المناسبة، واختفاء أطنان من الأدوية والوقود تبرعت بها جهات خارجية لليمن.

وجاءت بإعلان التحقيق الوحيد في عبارة مدفونة في طيات (٣٧) صفحة من التقرير السنوي للمراجع المالي الداخلي لعام ٢٠١٨م حول النشاطات على المستوى العالمي.

قيادي إخواني ينهب آلاف الدولارات

وتشير الوثائق إلى أن مؤسسات محلية، في إشارة إلى مؤسسات حزب الإصلاح، قد تعاقدت لتوفير خدمات لمكتب عدن التابع لمنظمة الصحة العالمية، جرى لاحقاً اكتشاف أنها استعانت بأصدقاء وأقارب لموظفين داخل منظمة الصحة العالمية وفرضت رسوماً مبالَغاً فيها مقابل الخدمات المقدمة. وشوهد مالك أحد هذه الشركات يسلم مبلغاً نقدياً لموظف في بالمكتب، حسبما ذكرت الوثائق (رشوة واضحة).

وكشفت الوكالة الدولية عن تلقى شخص يدعى (عمر زين)، إشارة إلى قيادي بحزب الاصلاح، فرع الإخوان باليمن، ويعمل رئيس مكتب عدن التابع للوكالة والذي يعمل تحت قيادة زاغاريا، مئات الآلاف من الدولارات من أموال المساعدات بحسابه الشخصي، وفقاً لما كشفته مقابلات جرت مع مسؤولين ووثائق داخلية. إلا أن زين لم يتمكن من شرح ما حدث مع ما يزيد على نصف هذه الأموال، تبعاً لما توضحه وثائق داخلية.

وذكر في التحقيق أربعة أشخاص على معرفة مباشرة بعمليات الإغاثة في الجنوب أن زين عمل كذلك مستشاراً رسمياً لوزير الصحة في الحكومة اليمنية الشرعية التي تتخذ من عدن مقراً لها، وأدار منظمة غير هادفة للربح تابعة له وقعت تعاقداً (بقيمة ١,٣ مليون دولار) مع الأمم المتحدة لإدارة برامج تغذية بمدينة المكلا. وخلقت هذه الترتيبات تعارضاً للمصالح.

من ناحيتها، رفضت اليونيسيف لاحقاً تجديد العقد مع المنظمة غير الربحية التي يملكها زين بعد اكتشافها أن المنظمة تزوّر تقارير وليس لها وجود فعلي على الأرض داخل المكلا، حسبما ذكر مصدران مطلعان.

وعندما تواصلت (أ.ب) معه، رفض زين التعليق وقال إنه استقال من منصبه بوزارة الصحة. وفي سؤال له حول ما إذا كان يخضع لتحقيق بتهمة الفساد، قال: "مَن سرب إليكم هذا الخبر بمقدوره الإجابة عن هذا السؤال".

كوارث فساد

وكشفت وكالة أنباء أميركية عن تحقيقات أممية مع موظفين ومسؤولين حول (كوارث فساد) واتهامات لعاملي إغاثة بالانضمام للقتال بصفوف الحوثيين، مما يهدد حياد المنظمات الإغاثة التي اتخذت من الحالة الإنسانية مظلّة لجمع مليارات الدولارات.

وتبدأ القصة بمشهد درامي وقع خلال أكتوبر ٢٠١٨م، حين احتشد محققون تابعون للأمم المتحدة في قاعة المغادرة داخل مطار صنعاء، واستعدوا للرحيل حاملين معهم دليلاً بالغ الأهمية (مجموعة من الحواسب المحمولة ومحركات أقراص خارجية جُمعت من موظفين لدى منظمة الصحة العالمية).

ساد لدى المحققين اعتقاد بأن هذه الحواسب تحوي دليلاً على وقوع جرائم فساد واحتيال داخل مكتب الأمم المتحدة باليمن. لكن، وقبل صعودهم إلى الطائرة، اقتحم رجال مدججون بالسلاح من ميليشيا الحوثي التي تسيطر على مناطق في شمال اليمن، صالة المطار وصادرت الحواسب، حسبما أفاد ٦ من مسؤولي الإغاثة السابقين والحاليين للوكالة الأميركية التي تُختصر بـ(أ.ب). لوهلة ساد أولئك المحققين ذهول من الموقف. لم يمسهم سوء، لكنهم سافروا من دون الأدلة.

وذكر المسؤولون الستة أن ميليشيا الحوثي جرى إخطارها بالأمر من جانب موظفة في منظمة الصحة العالمية على صلة بالجماعة المتمردة خشيت أن يفتضح أمر اختلاسها من أموال المساعدات. ورفض المسؤولون كشف هوياتهم نظراً لأن مسألة الاستيلاء على الحواسب لم يُعلن عنها من قبل.

هذا المشهد يعد حلقة أخرى من نضال مستمر ضد الفساد الذي يحرم اليمنيين المحتاجين من أغذية وأدوية وأموال جرى التبرع بها لصالحهم في خضم حرب أهلية مشتعلة في البلاد منذ خمس سنوات.

وهناك اتهامات لـ(١٢) موظفاً في مجال الإغاثة تابعين للأمم المتحدة ممن أرسلوا للتعامل مع الأزمة الإنسانية التي خلقتها الحرب بالانضمام إلى مقاتلين من مختلف الأطراف لإثراء أنفسهم بمليارات الدولارات المتمثلة في مساعدات متدفقة على البلاد، تبعاً لما ذكره أشخاص على معرفة بالتحقيقات الداخلية الجارية في الأمم المتحدة ووثائق سرية اطلعت عليها الوكالة.

ويركز تحقيق آخر حول اليمن، تجريه وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف)، على موظف سمح لزعيم حوثي بالسفر في سيارات تتبع الوكالة، ليوفر له بذلك الحماية من ضربات جوية محتملة من التحالف الذي تقوده السعودية.

ورفض الأشخاص الذين تحدثوا إلى (أ.ب) عن التحقيقات كشف هوياتهم خوفاً من تعرضهم لانتقام.

من جانبهم، ذكر نشطاء يمنيون أن الإجراءات التي اتخذتها وكالات تتبع الأمم المتحدة موضع ترحيب، لكنها لا ترقى إلى مستوى التحقيق اللازم لاختفاء أثر ملايين الدولارات في صورة إمدادات وأموال من برامج إغاثة اختفت أو جرى تحويلها إلى خزائن مسؤولين محليين.

وضغط نشطاء لإقرار شفافية في ما يخص المساعدات في إطار حملة عبر شبكة الإنترنت أطلق عليها (أين الأموال؟)، وطالب النشطاءُ الأممَ المتحدة ووكالات دولية بتقديم تقارير مالية حول طرق إنفاق مئات الملايين من الدولارات التي تدفقت على اليمن منذ ٢٠١٥م، والعام الماضي، أعلنت الوكالة أن المانحين الدوليين تعهدوا بتقديم ملياري دولار للجهود الإنسانية باليمن.

واستجابت الأمم المتحدة بحملة عبر الإنترنت من جانبها أطلقت عليها (تفحصوا النتائج)، تكشف البرامج التي نُفذت داخل اليمن. ولم تطرح الحملة تقارير مالية تفصيلية حول كيفية إنفاق أموال الإغاثة.

وكان التحقيق الذي يجريه مكتب منظمة الصحة العالمية باليمن قد بدأ في نوفمبر بمزاعم تفيد بحدوث سوء إدارة مالية من جانب نيفيو زاغاريا، تبعاً لما ذكره ثلاثة أشخاص على معرفة مباشرة بالتحقيق.

ضوابط غير مرضية

وخلص التقرير الذي صدر في مايو، إلى أن الضوابط المالية والإدارية المعمول بها في مكتب اليمن (غير مُرضية) -التصنيف الأدنى- وأشار التقرير إلى وجود تجاوزات في إجراءات التعيين وإقرار صفقات على نحو غير تنافسي وغياب المراقبة عن إجراءات التوريد.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم منظمة الصحة العالمية طارق جاسارفيتش، أن تحقيقاً يجري. وقال إن زاغاريا تقاعد بسبتمبر ٢٠١٨، لكنه لم يؤكد أو ينفي ما إذا كان زاغاريا نفسه قيد التحقيق وفقاً للتحقيق الذي نشرته الوكالة الأميركية.

وقال: "مكتب خدمات المراقبة الداخلية يجري حالياً تحقيقاً حول كل المسائل التي جرت وأثيرت. ويجب أن نحترم سرية هذه العملية، ونحن من جانبنا غير قادرين على خوض تفاصيل مسائل بعينها".

من ناحيته، لم يجب زاغاريا عن أسئلة بعثت بها (أ.ب) بها عبر البريد الإلكتروني.

يذكر أن زاغاريا عمل في منظمة الصحة العالمية ٢٠ عاماً، وقد وصل إلى اليمن بديسمبر ٢٠١٦، بعد فترة عمل بالفلبين لـ(٤) سنوات.

وكان زاغاريا قد نال تقديراً واسع النطاق لإدارته استجابة المنظمة لإعصار (هايان) في نوفمبر ٢٠١٣، وبفضل عمله بالتعامل مع تداعيات الإعصار، بدا الشخص المثالي لقيادة جهود المنظمة باليمن التي تشهد عملية إنسانية ضخمة، يجري بإطارها توفير الدعم لأكثر عن (١,٧٠٠) مستشفى ومركز صحي بأرجاء البلاد.

إلا أن المسؤولين الستة السابقين والحاليين السالفي الذكر أشاروا إلى أنه منذ البداية عجّ مكتب اليمن تحت قيادة زاغاريا بالفساد والمحسوبية.

وعيّن زاغاريا عاملين شباباً سبق أن عملوا معه بالفلبين وأمر بترقيتهم إلى مناصب برواتب مرتفعة لم يكونوا مؤهلين لها كما، حسبما أفاد ثلاثة أشخاص.

وحصل اثنان منهم -أحدهما طالب بجامعة فلبينية ومتدرب سابق- على مناصب رفيعة، بينما كان دورهما الوحيد رعاية كلب زاغاريا، حسبما ذكر اثنان من المسؤولين.

وقال مسؤول سابق بمجال الإغاثة إن: "موظفين يفتقرون إلى الكفاءة يتقاضون أجوراً ضخمة قوّضوا مستوى جودة العمل".

وتشير مزاعم إلى أن زاغاريا وافق على تعاقدات مريبة وقعها موظفون بالمكتب دون عملية مناقصة تنافسية أو توثيق لإجراءات إنفاق الأموال، تبعاً لوثائق داخلية اطلعت عليها (أ.ب).

وقال أربعة أشخاص على علم بنشاطات المكتب إن موظفة تتبع منظمة الصحة العالمية تدعى تميمة الغولي، أخطرت الحوثيين، قالت إن محققين يسافرون برفقتهم أجهزة حواسب محمولة.

وقالوا إنها اختلقت قوائم رواتب وأجور، وأضافت إليها أسماء وهمية وجمعت الرواتب لنفسها، إلى جانب تلقيها رشوة لتعيين أشخاص. ومن بين مَن وضعت أسماءهم على قائمة الأجور، زوجها، وهو عضو بارز مع الجماعة الحوثية.

ومنذ ذلك الحين أوقفت الغولي عن العمل، لكنها تبقى موظفة لدى منظمة الصحة العالمية، طبقاً لما أفاد به شخص على معرفة مباشرة بالحادث. ولم تستجب الغولي لمحاولات (أ.ب) التواصل معها.

تحويلات أموال

وتحت قيادة زاغاريا، جرى استغلال أموال المساعدات التي كان من المفترض إنفاقها في أثناء فترات الطوارئ جرى استغلالها كذلك بقدر قليل للغاية من المساءلة أو المراقبة، تبعاً لما كشفته وثائق داخلية.

جدير بالذكر أنه تبعاً لقواعد منظمة الصحة العالمية، يمكن نقل أموال المساعدات بصورة مباشرة إلى حسابات العاملين -وهو إجراء يُقصد منه إسراع وتيرة شراء السلع والخدمات في حالة الأزمات. وقالت منظمة الصحة العالمية إن هذا الإجراء ضروري للحفاظ على العمليات جارية في المناطق النائية لأن القطاع المصرفي باليمن غير عامل بصورة كاملة.

ولأن هذه الإجراءات مقتصرة على الطوارئ، فإنه ليس هناك ما يلزم لتعيين بنود إنفاق هذه التحويلات المباشرة. من جهته، وافق زاغاريا على تحويلات لأموال مباشرة بقيمة مليون دولار لحساب موظفين بعينهم، تبعاً لما كشفته وثائق داخلية. إلا أنه في كثير من الحالات من غير الواضح كيف جرى إنفاق المال.

يذكر أن منظمة الصحة العالمية ليست الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تنظر في أمر مزاعم وقوع تجاوزات من جانب موظفيها باليمن. وتبعاً لما ذكرته ثلاثة مصادر على علم بالتحقيقات، فإن (اليونيسيف) تجري تحقيقاً مع خرام جاويد، الباكستاني المشتبه في سماحه لمسؤول حوثي بارز باستخدام سيارة تتبع الوكالة. وكان من شأن ذلك توفير حماية فعلية للمسؤول الحوثي من ضربات جوية يشنها التحالف ويقاتل الحوثيين، نظراً لأن (اليونيسيف) تخطر التحالف بتحركات سياراتها لضمان سلامة العاملين لديها.

وقال مسؤولون إنهم يخشون تعرض سيارات الوكالة للاستهداف بضربات جوية إذا ما ظنت قوات التحالف أن الحوثيين يستخدمونها. وكان جاويد معروفاً بصلاته الوثيقة مع الأجهزة الأمنية الحوثية وتفاخر باستغلاله صلاته في منع مراجعي (اليونيسيف) الماليين من دخول البلاد، حسبما أفاد عامل سابق ومسؤول بمجال الإغاثة، بل علق الحوثيون لوحة إعلانات ضخمة تحمل صورته في أحد شوارع صنعاء شكراً على خدماته، وتعذر الوصول إلى جاويد للحصول على تعليق.

من جهتهم، أكد مسؤولون تابعون لـ(اليونيسيف) أنه كجزء من التحقيق الجاري، سافر فريق تحقيقات إلى اليمن للنظر في هذه المزاعم، وقالوا إن جاويد نُقل إلى مكتب آخر، لكن لم يكشفوا موقعه.

وتبعاً لما ذكره الكثير من الأشخاص الذين تحدثت إليهم (أ.ب)، تعد العلاقات الوثيقة بين عاملين في الأمم المتحدة ومسؤولين محليين من كلا طرفي النزاع، أمراً شائعاً.

وذكر تقرير صادر عن لجنة تابعة للأمم المتحدة معنية باليمن أن السلطات الحوثية تضغط باستمرار على وكالات الإغاثة، وتجبرها على تعيين موالين لها، وتخوفها بتهديدات بإلغاء الفيزات بهدف السيطرة على تحركاتها والمشروعات التي تتولى تنفيذها.

وقال مسؤولون إنه من غير الواضح عدد العاملين الذي ربما يمدون يد العون للمقاتلين. وذكر مسؤولون أن العديد من الحوادث التي وقعت في السنوات الأخيرة تشير إلى أن عاملين لدى الأمم المتحدة ربما تورطوا في سرقة مساعدات موجهة إلى اليمن.

وأشارت تقارير تابعة للأمم المتحدة من عامي (٢٠١٦ و٢٠١٧) إلى عدة حوادث تعرضت خلالها شاحنات تحمل إمدادات طبية للاختطاف على أيدي متمردين حوثيين داخل تعز.

وجرى توزيع المساعدات لاحقاً على المقاتلين الحوثيين بالخطوط الأمامية التي تقاتل التحالف أو بيعت داخل مناطق يسيطر عليها متمردون.

وقال مسؤول إن عجز الأمم المتحدة أو عدم استعدادها لتناول الفساد المزعوم في برامج الإغاثة التابعة لها، يضر بجهود المنظمة في مساعدة اليمنيين المتضررين من الحرب. وقال: "هذه فضيحة لأي وكالة وتقوض حياد الأمم المتحدة".